أعلن عن إلغاء الجلسة التي كانت مقررة اليوم

الغانم: أبلغت بقبول استقالة الوزير الحمود رسمياً

رئيس مجلس الأمة متحدثاً لوسائل الاعلام

أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم أنه أبلغ رسميا بقبول استقالة وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود الصباح.

وقال الرئيس الغانم في تصريح مقتضب أدلى به للصحافيين في مجلس الأمة امس إنه لا جلسة لمجلس الأمة اليوم بعد استقالة الشيخ سلمان الحمود.

وكان من المقرر أن يعقد مجلس الأمة جلسة خاصة اليوم للتصويت على طلب نيابي بطرح الثقة بوزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب.

ومن ناحية اخرى استقبل رئيس مجلس الأمة الكويتي في مكتبه امس عميد مجلس المديرين التنفيذيين والمدير التنفيذي في مجموعة البنك الدولي الدكتور ميرزا حسن

كما بعث الغانم برقيتي تهنئة إلى كل من رئيس مجلس النواب في غرينادا مايكل بيير ورئيس مجلس الشيوخ شيستر آ.أ. هامفري بمناسبة العيد الوطني لبلدهما

أكدت أن ميزانيتها لا تترجم قوانين نقل اختصاصاتها

«الميزانيات»: ارتفاع مصروفات وزارة «المواصلات» 6.5 ملايين دينار

اجتماع لجنة الميزانيات

■ هناك تخبط في الإجراءات الحكومية وعدم وضوح الرؤية حول مستقبل الوزارة

■ الوزارة لم تقم منذ أكثر من 50 سنة بحصر موجوداتها من الطوابع البريدية

■ هناك تضخم كبير في المصروفات مقابل انخفاض بالايرادات

■ إعادة النظر بقيم الإيجار المتدنية نظير استغلال الشركات للمساحات والأبراج الهوائية

■ يجب زيادة التنسيق مع الجهات الرقابية لتصويب ما ورد من ملاحظات على الحساب الختامي

أصدرت لجنة الميزانيات والحساب الختامي بيانا صحافيًا بشان مناقشة الحساب الختامي لوزارة المواصلات للسنة المالية 2015/2016 وملاحظات ديوان المحاسبة عليه.

وقال رئيس اللجنة النائب عبدان عبد الصمد إن اللجنة لاحظت تخبط الإجراءات الحكومية وعدم وضوح الرؤية حول مستقبل الوزارة المواصلات مع دخول قانون هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات والهيئة العامة للطرق والنقل البري حيز التنفيذ.

وأضاف أن توجه الحكومة لإنشاء شركة بريد الكويت يعني انتقال 3 اختصاصات رئيسية من اختصاصات وزارة المواصلات، ومن المفترض أن تكون ميزانية الوزارة ترجمة للقوانين التي صدرت وفقا لاختصاصات كل جهة.

وأوضح انه برغم ذلك ارتفعت المصروفات للسنة المالية 2016-2017 بمقدار 6.5 ملايين دينار عن السنة المالية السابقة، ومشروع ميزانية السنة المالية 2017-2018 جاء بزيادة قدرها 7 ملايين دينار ما يؤكد ما سبق.

وشدد عبد الصمد على ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة والتنسيق مع الجهات المختلفة لنقل الاختصاصات إليها وفقًا للمرسوم اعتبارًا من 1 إبريل 2017، مع مراعاة أن ينعكس ذلك على تقديرات ميزانية الوزارة للسنوات القادمة.

وأكد أهمية زيادة التنسيق مع الجهات الرقابية وإيجاد آليات أكثر تفاعلية وتواصلية معها لتصويب ما ورد من ملاحظات على الحساب الختامي للوزارة، واستحداث إدارة للتدقيق الداخلي تتبع الوزير مباشرة للحد من الأخطاء المالية والإدارية.

وأوضح أن الوزارة ومنذ أكثر من 50 سنة لم تقم بحصر موجوداتها من الطوابع البريدية التي يتم إهداؤها من قبل اتحاد البريد العالمي، وعدم قيامها خلال السنة المالية 2015-2016 بالجرد الدوري لمخازن الوزارة.

ولفت عبد الصمد إلى تضخم مصروفات الوزارة في آخر 10 سنوات مقابل انخفاض إيراداتها حيث كان سابقا إيرادات الوزارة تمثل ثاني أعلى إيراد بالدولة بعد النفط.

وأشار إلى أن الوزارة أوضحت أن الاتجاه نحو الاتصالات النقالة أدى إلى انخفاض الإيرادات في حين كانت زيادة المصروفات تتمثل في الصرف على مشاريع البنية التحتية.

وأكد ضرورة المعالجة الجادة لأوجه القصور التي تشوب إجراءات تحصيل وإيداع إيرادات الوزارة وفق متطلبات الجهات الرقابية إحكامًا للرقابة عليها.

وبين عبد الصمد أهمية إعادة النظر بقيم الإيجار المتدنية نظير استغلال الشركات للمساحات والأبراج الهوائية خاصة أن التعليمات المالية المنظمة لهذه العملية تتيح للوزارة ممارسة هذا الحق بمرونة.

وشدد على أهمية إدراج الاعتمادات المالية الموافقة للقدرة التنفيذية للوزارة في إنجاز مشاريعها الإنشائية، ووضع برنامج زمني قابل للتطبيق مع إعادة النظر في متطلبات بعض المشاريع الإنشائية لتلافي الملاحظات المتكررة.

أقرت رفع الحصانة عن الفضل

«التشريعية»: حسم تعديلات الحبس الاحتياطي الاجتماع المقبل

جانب من اجتماع اللجنة التشريعية

ناقشت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية قانون تعيين القياديين بحضور ممثلين عن ديوان الخدمة المدنية وارجأت حسم قانون الحبس الاحتياطي لاجتماعها المقبل، وصوت أعضاؤها مع رفع الحصانة عن النائب أحمد الفضل لعدم توافر الكيدية.

وقال رئيس اللجنة النائب محمد الدلال إنه تم دراسة التعديلات التي تمت على الحبس الاحتياطي في 2012 و2016، وطلبنا من ممثلي القضاء والنيابة العامة ووزارة العدل دراسة المقترحات النيابية تمهيدا لحسم الموضوع في الجلسة المقبلة. وأضاف في تصريح بمجلس الأمة أن اللجنة بحثت بشكل سريع المقترحات المقدمة من النواب فيما يتعلق بالتعيين في المناصب القيادية بحضور ممثلين عن ديوان الخدمة المدنية ووزارة العدل واستكمال المناقشة في الاجتماع المقبل.

آملاً خروجها بصورة واضحة لكيفية التعامل مع القضية

الدلال: ندعم الدعوة لعقد جلسة خاصة لمناقشة تهديدات خور عبد الله

محمد الدلال

أعلن النائب محمد الدلال عن دعمه وتأييده دعوة رئيس مجلس الأمة إلى عقد جلسة خاصة لمناقشة التهديدات العراقية في قضية خور عبد الله.

وقال الدلال في تصريح بمجلس الأمة إن الجلسة لابد أن تقدم صورة واضحة للتعامل مع التهديدات العراقية بعيدا عن الطرح العام الذي لن يوصل إلى نتيجة.

ومن جهة أخرى طالب النائب الدلال الحكومة بتقديم تصور واضح عن إجراءاتها لمواجهة ارتفاع الأسعار وتطبيق قانون حماية المستهلك.

وتوقع الدلال مناقشة الوثيقة الاقتصادية خلال فترة لا تتجاوز شهرا واحدا لافتا إلى أن تكتيك الحكومة يعتمد على تأجيل الموضوع.

واعتبر أن قرار قبول الاستقالة مستحق خصوصا بعد نتائج الاستجواب لافتا إلى أنها خطوة إيجابية من الحكومة تدعم فكرة التعاون في التعامل مع المطالب النيابية.

وطالب بخارطة طريق لرفع الايقاف الرياضي وتطوير الرياضة الكويتية وأن يتم اختيار الوزير البديل بعناية شديدة.

بعدما حققت خلال مسيرتها العدد من الإنجازات والمكاسب لمنتسبيها

فيصل الكندري للصبيح: ما أسباب حل نقابة العاملين في «الشؤون»؟

فيصل الكندري

أعلن النائب فيصل الكندري أنه تقدم بسؤال برلماني إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل هند الصبيح عن أسباب حل مجلس إدارة نقابة العاملين في الوزارة.

ونص السؤال على ما يلي:

نقابة العاملين في وزارة الشؤون والعمل تعد من أوائل النقابات في الدولة وحققت خلال مسيرتها النقابية العدد من الإنجازات والمكاسب للعاملين في الوزارة، وبتاريخ 5/2/2017 أصدرت الهيئة العامة للقوى العاملة شهادة لمن يهمه الأمر لمجلس إدارة جديد للنقابة.

يرجى الاجابة على التالي:

أولا: هل عقدت جمعية عمومية غير عادية لحل المجلس السابق؟ إذا كانت الإجابة بـ"نعم"، يرجى تزويدي بالتالي:

1 - طلب عقد الجمعية العمومية غير العادية؟

2 - مكان وزمان انعقاد تلك الجمعية؟

3 - الإعلان عن موعد انعقادها؟

4 - كشوف توقيع حضور أعضاء الجمعية العمومية غير عادية الذين حضروا أثناء الانعقاد؟

5 - محضر مجلس الادارة الذي تقرر في دعوة لعقد الجمعية العمومية غير العادية؟

6 - محضر الجمعية العمومية غير العادية؟

7 - جدول أعمال الجمعية العمومية غير العادية؟

8 - قرارات الجمعية العمومية غير العادية؟

ثانيًا: ما الأساس القانوني الذي استندت عليه الهيئة العامة للقوى العاملة لحل المجلس السابق؟

ثالثًا: هل أعضاء مجلس الإدارة الجديد منتسبون للنقابة؟ إذا كانت الإجابة بـ"نعم"، يرجى تزويدي بشهادة تفصيل راتب لكل عضو مجلس إدارة جديد؟

رابعًا: هل تم اكتمال النصاب القانوني لانعقاد الجمعية العمومية غير العادية حسب لائحة النظام الأساسي للنقابة؟

خامسًا: ما الجهة الرسمية التي أشرفت على انعقاد الجمعية العمومية غير العادية؟

سادسًا: هل اتحاد نقابات العاملين بالقطاع الحكومي أشرف على تلك الجمعية؟ إذا كانت الإجابة بـ"نعم"، يرجى تزويدي بصورة من محضر الإشراف والكتاب الموجه إلى الهيئة العامة من الاتحاد؟

سابعًا: تزويدي بصورة من شهادة لمن يهمه الأمر لمجلس إدارة النقابة الجديد؟

دعا إلى تنويع مصادر الدخل وتعزيز دور القطاع الخاص وجذب الاستثمارات الأجنبية

العدساني يطالب الحكومة بتعديل مسار الوثيقة الاقتصادية والابتعاد عن جيوب المواطنين

رياض العدساني

طالب النائب رياض العدساني الحكومة بإعادة صياغة الوثيقة الاقتصادية وتحويل مسارها إلى تنويع مصادر الدخل وإيجاد بيئة جاذبة للمستثمر الأجنبي وتعزيز القطاع الخاص بدلا من فرض الزيادات على المواطنين

وقال العدساني في تصريح له بمجلس الأمة إنه حضر جانبا من اجتماع اللجنة المالية لمناقشة رفع الدعم عن البنزين وموضوع الوثيقة الاقتصادية الذي سيتم طرحه في الجلسة المقبلة لمجلس الأمة.

واعتبر ان المؤشرات التي ذكرت في اللجنة المالية في هذا الشأن توضح تباين رؤية وزير المالية عما ذكره محافظ البنك المركزي مؤكدا أن الوثيقة لم تشمل معدلات ومؤشرات حقيقية.

وطالب العدساني بعدم التوجه الى الطبقة الوسطى لمعالجة الإخفاقات الحكومية وبخاصة ان ما يتم توفيره من البنزين 150 مليونا في السنة مقابل ميزانية تزيد على 18 مليارا.

وأوضح ان التباين في التصريحات الحكومية يعقد المشكلة وذهابهم لترشيد الإنفاق غير صحيح والدليل وجود مليار و800 مليون دينار مديونيات لم تدفعها المؤسسات الحكومية.

وتساءل العدساني عن أسباب عدم وضع خطط وحلول في زمن الوفرة المالية، مؤكدا ان زيادة الكهرباء بهذه الطريقة سوف يكون لها انعكاس سلبي على زيادة الأسعار يتحملها المواطن ولا يتضرر منها التاجر.

وأكد معارضته إقرار ضرائب على المواطن وطالب وزير المالية بحلول منطقية والاسوف يتحمل المسؤولية السياسية كاملة مع رئيس مجلس الوزراء.

بعدما كثر الكلام حول تعدي طرف على الآخر

الفضل يقترح تركيب كاميرات في مركبات وزارة «الداخلية»

أعلن النائب أحمد الفضل عن تقديمه اقتراحا برغبة بوضع كاميرات تصوير في مركبات وزارة الداخلية التي تستخدم في ضبط المخالفات وملاحظة المطلوبين أمنيا.

ونص الاقتراح على ما يأتي:

يكثر الكلام وتكثر الشكاوى بين بعض رجال الأمن من جهة وبعض المواطنين والمقيمين من تعدي طرف على الآخر إما بتعسف واستغلال بعض رجال الأمن لصلاحياتهم أو بتفريط واعتداء وإعاقة عمل رجال الأمن من قبل بعض المواطنين والمقيمين، وبلجا كل طرف للقضاء برفع قضايا بالمحاكم لأخذ حقه وأغلب تلك القضايا تتجه للحفظ لعدم وجود دليل.

وحتى نقطع دابر الشك ونقلل من الشكاوى في هذا المجال توضع كاميرا تصوير لكل مركبة من مركبات الداخلية وتكون على وضع التسجيل المستمر طوال حركة المركبة حتى نضمن حقوق جميع الأطراف. ويفرض على رجال الأمن تسجيل جميع مخالفاتهم وملاحقاتهم للمطلوبين وإلا اعتبر عدم القيام بذلك يسقط المخالفة.